الجماعات المحلية وإشـــكالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر: الدلالات والأبعاد

حواس مولود (*) & البز كلثوم (**)

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة

ملخص: لقد ازداد اهتمام الجماعات المحلية، إلى جانب المنظمات الفاعلة في المجتمع، بالعمل على جعل المـــواطنين أكثر وعياً واهتماما بالتنمية المحلية المستدامة وبالمشاكل المتعلقة بالبيئة، ليمتلك المعرفة والمهارة والسبل والحـــوافز والالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية، والحيلولة دون نشوء مشـــاكل جديـــدة.

وإسقاطا لهذا المفهوم على حالة الجزائر نجد بأنها كباقي الدول تسعى إلى تحقيق مفهوم التنمية المحلية المستدامة مـــن أجل محاربة الفقر وحماية البيئة، وذلك باتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تساعد مجهـــودات الجماعـــات المحلية في الرفع من أدائها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

تعد الجماعات المحلية كأداة اجتماعية وثقافية وتنموية وسياسية فاعلة ومهمة بالنسبة للمواطن، فهي همزة وصل بـــين السلطات العليا والقاعدة الشعبية، فيما يخص تجسيد مختلف البرامج المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، خاصـــة مـــع توفر المناخ الضروري، وذلك من خلال وجود قوانين وأطر تمكن الجماعات المحلية من تطبيق الخطـــط والبـــرامج المهمة في جميع المجالات. رغم ذلك تبقى أهمية الجماعات المحلية متعلقة بمدى صدق المنتخبين المحليين، فيتجســـيد برامج التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاح: التنمية المحلية، التنمية المستدامة، الجماعات المحلية، البرامج التنموية.

Abstract : Local communities has increased interest in, as well as organizations active in the community, working to make citizens more aware and interested in local development sustainable and the problems related to the environment, to possess the knowledge, skill and ways and incentives and a commitment to work as individuals, or groups, in order to find solutions to the problems of China, and to prevent the emergence of problems new ones. The projection for this concept to the case of Algeria, we find that, like other countries, is seeking to achieve the concept of sustainable local development in order to fight poverty and protect the environment, by taking measures and actions that will help the efforts of local communities in increasing the performance in the economic, social and environmental.

The local groups as a social, cultural and developmental and political actors and important, for the citizen, it is a connecting link **between** the higher authorities and the grassroots, with respect to the embodiment of the various programs related to development of local sustainable, especially with the availability of climate necessary, through the existence of laws and frameworks enable local communities to apply mission plans and programs in all areas. Yet the importance of local communities remain regarding the extent of local elected sincerity, in the embodiment of local sustainable development programs.

Keywords: local development, sustainable development, local communities, development programs.

(*)– أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـــة البـــويرة، هـــاتف: 88 41 17 0552، البريـــد الالكتروني: houas.md@hotmail.com

(**) أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـــة البـــويرة، هـــاتف: 0553477497، البريـــد الالكتروني: kelthoum16@gmail.com

مقدمـــة:

تعد الجماعات المحلية كأداة اجتماعية وثقافية وتنموية وسياسية فاعلة ومهمة، بالنسبة للمواطن، فهي همزة وصل بين السلطات العليا والقاعدة الشعبية، فيما يخص تجسيد مختلف البرامج المتعلقة بالسكان، خاصة مع توفر المناخ الضروري، وذلك من خلال وجود قوانين وأطر تمكن الجماعات المحلية من تطبيق الخطط والبرامج المهمة في جميع المجالات. غير أنّ أهميتها متعلقة بمدى صدق المنتخبين المحليين، في تجسيد البرامج التنموية، وقبل ذلك بكفاءة ونزاهة هؤلاء من أجل السهر على راحة المواطنين الذين وضعوا فيهم ثقتهم. وتعد هذه الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من سلطات الدولة، فهي تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، والتي تعني توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة.

فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمه إلى أقاليم، وولايات، وبلديات، بحيث تعتبر البلدية الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية، والّتي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين.

كما يمكن اعتبار الجماعات المحلية مصدر لقلق المواطنين، وذلك عند تفشي الفساد وسوء التسيير فيها، الّذي يظهر بمظاهر عدّة، كنهب جزء من الموارد لصالح المسؤولين الجماعيين أو لصالح الأوصياء مثلا واستغلال مناصبهم في هيئات الجماعات المحلية من أجل إفراز شكل هجين من الإقطاع أو البورجوازية، عن طريق النهب الممنهج، والّتي لا ترى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلاّ وسيلة لإعداد مشاريع وهمية أو شبه وهمية تساعد على نهب الموارد العامة لصالح هذه الفئة أو لصالح البورجوازية الّتي توظف ما تنهبه من أجل مصالحها الخاصة، وهذا ما يؤدي إلى انتشار كل أشكال الفساد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع، وهو ما يعني أنّ التنمية حاضرة ولكن بشكل مقلوب.

إنّ الجزائر ومنذ عدّة سنوات مضت حاولت إرساء مبدأ اللامركزية، الّذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، سواءً على المستوى المحلي أو الوطني، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة الّتي أوكلت للجماعات المحلية – الولاية والبلدية – عبر الإصلاحات المستمرة، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي.

ولقد شكل موضوع "دور الجماعات المحلية والجمعيات غير الحكومية في التنمية المستدامة" محور لقاء "أورو– متوسطي" عقد بمدينة الناظور المغربية (من 20 إلى 24 فيفري 2009)*، بمشاركة منتخبين وممثلين عن منظمات غير حكومية من عدة بلدان ضفتي المتوسط وهي: فلسطين، مصر، الجزائر، المغرب، الأردن، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، هولندا وألمانيا، ممّا نستنتج أن الجزائر من البلدان الّتي تسعى إلى تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية واستدامتها على المستوى الاقليمي والوطني.

وحتّى تتضح الرؤية أكثر سنتناول بالتحليل مفهوم الجماعات المحلية، والدور التنموي المفترض أن تؤديه، والوقوف على عوائق التنمية المحلية المستدامة، متسائلين:

"هل يمكن في ظل الظروف الراهنة اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية رائدة ؟ وكيف يمكن لها القيام بذلك على أحسن وجه ؟"

وللإجابة على هذا التساؤل سيتم عرض النقاط التالية في هذه الورقة البحثية:

- مفهوم الجماعات المحلية؛
- التنمية المحلية المستدامة: مفهومها ومرتكزاتها؛
- برامج التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؛
- التطلعات التنموية المستدامة بالجزائر؛
- عوائق التنمية في الجماعات المحلية.

أوّلا- مفهوم الجماعات المحلية:

إنّ اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة بصورة تعكس الاستجابة السريعة والحقيقية لاحتياجات المواطنين وتمثيلهم ونقل وجهة نظرهم ومشاركتهم في رسم السياسات العامة الّتي تخدم المجتمع والمواطنين، ساهم في إنشاء وبروز مؤسسات الدولة كشريك أساسي للحكومة، من منطلق أنّ الاهتمام والعناية بالأمور العامة ليست حكراً على الحكومة، حيث أنّ هناك عناصر أخرى تشارك ليس فقط في الاهتمام بل وفي أخذ الدور في طرح الأمور العامة والمساهمة في أدوار تنموية جادة.

فبازدياد وظائف ومهام السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية أو ما يطلق عليه بـــ "الجماعات المحلية".

إنّ عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأوّل مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947، والّتي تنص على أنّ الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات، وذلك نتيجة التغييرات الّتي حدثت على الخريطة الإدارية الجزائرية.

أمّا بعد الاستقلال تم إنشاء جماعات محلية جديدة، فنشأت البلدية جماعات بمـــوجب الأمـــر 67-24 الصادر في 18 جانفي 1967[1]، ونشأت الولاية جماعات بموجب الأمر 69-38 الصـــادر فـــي 23 مـــاي 1969[2]، وأصبحت الجماعات المحلية هي المسئولة على تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها.

1. *الـــولايـــة*:

تعرّف الولاية بأنّها: "جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل، وتعبر على مطامح سكانها، لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعّالة"[3].

وعرّفتها المادة الأولى من القانون (09/90) بأنّها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة" [4].

وتنشأ الولاية بقانون يحدد اسم الولاية ومركزها الإداري، ويتم التعديل في حدودها الإقليمية بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

وتعمل الولاية على تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات، وبين مهام السلطة المركزية في الدولة، كما تقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية والمصلحة العامة في الدولة.

2. *البلدية*:

تعرّف البلدية حسب القانون (08/90) بأنّها: "الجماعة الإقليمية الأساسية الّتي تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتنشأ بموجب قانون، وللبلدية إقليم واسم ومركز"[5].

وتعرّف كذلك بأنّها: "الخلية الأساسية في تنظيم البلد، فهي قريبة من المواطنين في حياتهم الاجتماعية، بحيث تشكل القاعدة النموذجية للهيكل الإداري، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية"[6].

والدولة لا يمكنها النهوض بكل الأعمال إلاّ إذا كان دور الوظائف ومسؤوليات كافة الجماعات المنظمة الّتي تكون هذا الدور محددة وممارسة على الوجه الكامل من الهيئات الخاصة بها.

وفي هذا الإطار كانت البلدية نقطة الاتجاه وحجر الزاوية بالنسبة لعدّة نشاطات، إذ هي بحق المترجم الحقيقي للمصالح المحلية والمستلزمات الحتمية الوطنية[7].

والبلدية في الجزائر، هي الهيئة القاعدية لهرم الإدارة العامة للدولة، فهي الأرضية الأساسية الّتي يرتكز عليها الحكم، بالنظر لدورها الفاعل في رفع كفاءة الأداء الإداري والتنموي للدولة، وفي تقريب الإدارة من المواطن، بما يسمح بتنمية المجتمع وتحقيق رفاهيته، حيث يستند عملها على مبدأ اللامركزية، الّذي يعطي للجماعات المحلية حزمة من المهام والاختصاصات، الّتي تسمح بتيسير عملية اتخاذ القرار وسرعتها على المستوى المحلي، بعيداً عن سيطرة الإدارة المركزية، مع ربط هذه الاختصاصات والمهام بتحقيق السياسات والأهداف الإنمائية، في الإطار الوطني للدولة. كما أنّ البلدية في الجزائر، هيئة ديمقراطية تمثيلية لأنّ مجلسها ينتخب من السكان المحليين، عن طريق الاقتراع المباشر وبذلك فهي تعبّر بكفاءة عن تطلعات السكان واختياراتهم، وتحضى بالتالي بالاحترام والسلطة المعنوية القادرة على تحريك طاقات أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية، لصالح التنمية المحلية[8].

ثانيا- التنمية المحلية المستدامة: مفهومها ومرتكزاتها

تظهر أهمية التنمية المحلية المستدامة من خلال استخدام مجموع الإمكانيات المتوفرة، واستغلال المؤهلات المادية والبشرية بهدف الوصول إلى أقصى درجة من الإنتاجية الّتي تعود بالنفع على أفراد

المجتمع، واستغلال طريقة العمل الهادفة إلى تحقيق الفعالية ومحاربة البطالة، وذلك بمراعاة الشروط الضرورية في تناسق تلك المؤهلات المتوفرة سواءً كانت ذا أساس مادي أو بشري.

وعلى هذا الأساس، وفي ظل تراجع دور الدولة لفائدة الفاعلين الآخرين – بما فيهم الجماعات المحلية – منحت التنمية المحلية المستدامة بعداً أكثر أهمية، في ظل تمويل مجموعة من الاختصاصات لفائدة الجماعات لتدبير شؤونها المحلية، خاصة في المجالات ذات الصلة المباشرة بالميدان الاجتماعي – كالصحة والتعليم – والّتي اعتبرتها سياسة التقويم عبئاً يضاف لأعباء الدولة، وعاملا لتكريس العجز في الخزينة لعدم إنتاجيتها المباشرة.

ومن ثمة، فإنّ محاولة البحث في إمكانية مساهمة الإمكانيات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة يقتضي عدم حصر موضوع تحقيقها في إطار ضيّق، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة إشراك كل الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة بما في ذلك الجماعات المحلية وممثلي المجتمع المدني.

وإذا كانت السلطة المركزية أو الدولة، تعتبر الإطار العام الّذي تتحرك داخله مسألة التنمية، حيث كانت تحتكر المخططات والبرامج المتعلقة بالتنمية، بل اعتبرت نفسها المعبر الحقيقي عن حاجيات السكان، وكذا عنصراً أساسياً للتحوّل الاقتصادي، إلاّ أنّه مهما كان تدخل الدولة في هذا المجال، فإنّ آثاره سوف لن تنعكس بصفة شمولية على جميع أقاليم وجماعات القطر الواحد، لذا فإنّ الاتجاه الحديث للتنمية المحلية المستدامة أصبح يعتبر هذه الأخيرة الوسيلة الأكثر ملائمة للإسراع بالتنمية، وذلك بإشراك الجماعات المحلية والجمعيات في كل القرارات والمخططات الّتي لها ارتباط وثيق بأهداف التنمية.

1. ***مفهوم التنمية المحلية المستدامة:***

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية لابد من الإشارة إلى مفهوم التنمية الّذي انتشر بعد الحرب العالمية الثانية بين الاقتصاديين والاجتماعيين، والّذين قسموا دول العالم من حيث بنيتها الاقتصادية، وما وصل إليه التطور من حيث مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية إلى دول متخلفة وأخرى نامية أو متقدمة، ودول سائرة في طريق النمو.

أمّا على مستوى اللغوي، ورد في لسان العرب "نمى، النماء، الزيادة، نما، ينمو، نمواً، زاد وكثر، ونميت الشيء أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته...الخ"[9]. وقال "بن فارس": "نمى بالنون والميم والحرف المعتل أصل واحد يدل على ارتفاع وزيادة، والنامية والخلق لأنّه ينمون ويزيدون.

إذن، في الأصل اللغوي تعني الكلمة الزيادة والكثرة والارتفاع والربح، والإذكاء والإشباع، أمّا التنمية فتوحي بمعنى فاعلي إرادي يعكس "النمو" الّذي تتم زيادته تلقائياً بغض النظر عن أي جهد خارجي مساعد في عملية الزيادة والرفعة، والربح والإشباع.

أمّا على المستوى الاصطلاحي فوردت عدة تعريفات للتنمية، نذكر منها[10]:

أ. تعريف هيئة الأمم المتحدة: "إنّ التنمية هي النمو مع التغيير، والتغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي وهو تغيير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية لأنّ التنمية بوصفها متمايزة عن النمو، يجب أن تشتمل ناحيتين معا بشكل تلقائي. فالمشكلة في رأي الأمم المتحدة ليست النمو الاقتصادي، والزيادة المادية فحسب، بل يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي ومعنوي ونفسي، أي نمو اجتماعي".

ب. العلم الأنثروبولوجي: عرّفها "هيرل جاكسون" بأنّها: "التحقيق المتزايد لقيّم المجتمع وثقافته الخاصة". وقد تبعه في رأيه هذا "جلال أحمد أمين" معتبراً أنّ التقدم ليس هو الزيادة في الناتج القومي، والنمو مع إعادة التوزيع.

ج. الفكر الإسلامي: "عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعاً لكي تقوم بدورها في العالم".

وبعبارة أخرى، إنّ التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعلى المستوى الاجتماعي، "نما" تعني الوصول إلى سد الحاجيات الأساسية للجماعات البشرية والسعي إلى الرفع من جودتها باستمرار، فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة، وتوفير الخدمات في مجالات الطاقة والماء والصحة والتربية والشغل، ...إلخ.

وعلى المستوى الثقافي، تعني التنمية تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل[11].

وبصفة عامة، تعني "التنمية"، بكل بساطة، التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيّد من الناحيتين المادية والمعنوية. وإن دل هذا على شيء، فإنّما يدل على أنّ التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مُرضية إلى حاجات وطموحات الفرد والمجتمع. وإذا كان هذا السياق حركياً فهو كذلك كمي وكيفي، حيث يعتبر مبدئيا سد الحاجات المادية بمثابة معبر إلى تحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي. فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الفرد الّذي يؤدي إلى تقدم المجتمع. غير أنّ تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد، حيث لا مجال للأولى بدون الثانية. وهذا يعني أنّ العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلانية وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكات.

أمّا التنمية المحلية، فيعرّفها "محي الدين صابر" على أنّها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة

المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً و إدارياً"[12].

وتعرف كذلك بأنّها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعّالة لهذه الحركة"[13].

وتعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية، وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة.

وبالإشارة إلى التنمية المستدامة نجد أنّها: "ذلك النوع من التنمية الّذي يضمن تلبية حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على إشباع الحاجات الخاصة بها"[14]. وتعرّف كذلك بأنّها: "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته".

أمّا المشرّع الجزائري فيعرفها على أنّها: "ذلك النوع من التنمية الّذي يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وحماية البيئة، أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادفة إلى إشباع حاجات أجيال الحاضر والمستقبل"[15].

وعرّفها المبدأ الثالث – الّذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الّذي انعقد في البرازيل سنة 1992– بأنّها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحوٍ متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[16].

وأشار المبدأ الرابع الّذي أقرّه نفس المؤتمر إلى أنّه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها". وينطوي هذان المبدآن اللذان تقررا باعتبارهما جزءاً من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة.

وبإسقاط ظاهرة الاستدامة على مفهوم التنمية المحلية نجد أنّ الأمر يتعلق بالتعامل مع البيئة من زاوية تضمن في آن واحد حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وعلى المستوى المحلي والوطني، من خلال المحافظة على مصادر الحياة والموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى إنّ التنمية المحلية المستدامة تسعى إلى ضمان جودة الحياة بصفة عامة للأفراد والجماعات من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن دون إلحاق أضرار بالبيئة الطبيعية والمشيدة. انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإنّ التنمية المحلية المستدامة تستدعي إعادة النظر ليس فقط في مفهوم التنمية ولكن كذلك في مفهوم البيئة الّتي يجب أن تعتبر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ككل غير قابل للتجزئة تترتب عنه تغييرات في نوعية العلاقات الّتي يقيمها الفرد مع البيئة ومع مواردها. إنّ هذه

التغييرات تعتبر تحدياً في حد ذاتها لأنّها قبل أن تكون تغييرات على مستوى الممارسات والتصرفات، فهي أوّلاً وقبل كل شيء تغييرات على مستوى الفكر والمواقف والقيّم.

فحتّى تتمكن الجماعات المحلية من تفعيل نشاطاتها وخدماتها سواء كان ذلك في البيئة المحلية أو على المستوى الوطني، فإنّها مطالبة بتطبيق استراتيجية بيئية متكاملة، وإعطاء أهمية كبيرة لعمليتي إعادة التدوير والرسكلة بهدف التقليل من المخاطر المتصلة بالفرد والبيئة المحلية، وأن تحرص على الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد السامة وتقليل كافة النفايات كما وكيفيا[17].

ولقد حددت إحدى الدراسات لـــ: "إدوارد بـــاربيي" (Edward Barbier, The concept of sustainable Economic Development ,1987) أربع سمات أساسية للتنمية المحلية المستدامة، هي[18]:

- أنّ التنمية المحلية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيـــداً، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- أنّ التنمية المحلية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي أنّ التنمية تسعى للحد من الفقر؛
- أنّ التنمية المحلية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافيـــة والإبقـــاء علـــى الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- أنّ عناصر التنمية المحلية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

وعليه، نستنتج أنّ التنمية المحلية المستدامة هي التنمية الّتي تحقـــق التـــوازن بـــين النظـــام البيئـــي والاقتصادي، والاجتماعي على مستوى كل بلدية أو ولاية، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كـــل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبياً.

2. ***مرتكزات التنمية المحلية المستدامة:***

الحديث عن التنمية المحلية المستدامة يجد مرجعيته في محاولة إعطاء الجماعات المحلية دوراً مهما في المساهمة في التنمية الوطنية وتجاوز المنظور الضيق ذو البنية الممركزة، وذلك بإشراك المواطنين في التخطيط للمنطقة الّتي ينتمون لها.

وإذا كان تحقيق ذلك يبقى متوقفاً على الإمكانيات المالية، فإنّ ذلك لم يجد تجسيده الواقعي إلاّ غداة الاستقلال بصدور أوّل ميثاق جماعي في 23 جوان 1960، أعقبه صدور ظهير 23 مارس 1963 بشأن تنظيم الرسوم والواجبات المحلية، إلاّ أنّ أهم تنظيم قانوني محلي، قد تم بصدور ميثاق 1976، مستهدفاً تقوية الأساس القانوني للامركزية من جهة عبر منح المجالس المنتخبة صلاحيات مهمة في المجال الإداري والمالي، ومن جهة أخرى إرساء هياكل مالية لفائدة المالية المحلية إلاّ أنّ تلك الإصلاحات ستتولى فيما بعد منح مزيد من الاختصاصات عبر إدماج الإصلاح المحلي في برامج التقويم الهيكلي لسنة 1983، ودعم ذلك

التوجه بالتنصيص على ما يمكن أن تمثله في قانون الإطار لسنة 1984، من مقتضيات تهم في جانب منها عقلنة الإنفاق العام، وترشيد الأداء المالي والاقتصادي بإعطاء الجماعات المحلية دوراً في الدفع بمستويات نمو أفضل وبنسب مهمة، وذلك بدعم مواردها المالية بالتنصيص على تخصيص جزء من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 30% وإقرار إصلاح جبائي في سنة 1989 بعدما تم التأكيد على ذلك التوجه من خلال مخطط مسار التنمية لسنوات 1988– 1992[19].

لكن وبالمقابل، وفي إطار تخفيف العبء المالي على الدولة وإعادة توزيع المهام، ستتكفل الجماعات المحلية بمجموعة من الأعمال ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الصحة، التعليم، السكن والطرقات، ...إلخ.

وانطلاقاً ممّا رأيناه في مفهوم الجماعات المحلية على مستوى الواقع المفترض، فإننّا نجد أنّه في حالة وجود مجلس جماعي تم انتخاب أعضائه اعتماداً على الاختيار الحر والنزيه للمواطنين. فإنّ هذا المجلس سيسعى إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستدامة[20]:

أ. فعلى المستوى الاقتصادي، سنجد أنّه يعمل على ما يلي:

- ✓ تنمية الموارد الجماعية بالشكل الّذي يحافظ فيه على ممتلكات الجماعة، وجعل تلك الممتلكات أكثر مردودية مع الحرص على عدم إثقال كاهل المواطنين بالضرائب المباشرة وغير المباشرة؛
- ✓ ترشيد صرف تلك الموارد لخدمة مصالح المواطنين في مجالات السكن والصحة والتعليم وتوفير البنيات التحتية الأساسية الّتي تعتبر ضرورية لسير الحياة العادية، بالإضافة إلى استثمار المتوفر منها لإحداث مقاولات جديدة تساهم في الحد من البطالة من جهة، وفي تنمية الموارد الجماعية من جهة أخرى؛
- ✓ تنمية المؤسسات الاقتصادية والاهتمام بجميع النشاطات الاقتصادية؛
- ✓ رفع مستوى القوى العاملة من خلال التدريب والتعليم، رفع الأجر، تخفيض ساعات العمل؛
- ✓ تعمل على ترقية التعاون اللامركزي وجعله أداة ناجحة لاستقطاب الاستثمار المحلي؛
- ✓ تهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية؛
- ✓ توفير حاجات المواطنين الّذين يقيمون داخل حدودها الجغرافية؛
- ✓ تعمل على زيادة أسواق واختراقها، وإضافة أسواق جديدة محلية.

ب. على المستوى الاجتماعي، سيسعى المجلس إلى:

- ✓ معرفة حاجيات السكان؛
- ✓ تنمية المجتمع المحلي وتوفير وتطوير الخدمات المقدمة لهم؛
- ✓ تلبية وتزويد الخدمات بشكل سريع ونوعي لكل من يطلبها؛

- ✓ الحصول على رضا أفراد المجتمع المحلي؛
- ✓ زيادة درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي؛
- ✓ تحقيق رفاهية الإنسان على المستوى المحلي، وخاصة في مجالات السكن، الصحة، الشـــغل، التعليم.

ج. على المستوى الثقافي، سيعمل المجلس على:

- ✓ إحياء النشاطات والجمعيات الثقافية، ممّا يؤدي إلى الاهتمام بالإطارات الفنية؛
- ✓ السعي الى رفع مستوى الثقافي والتكوين الاقتصادي لدى المكلفين بالتطبيق؛
- ✓ دعم الجمعيات الثقافية الجادة عن طريق إيجاد البنيات التحتية الضرورية لقيام أنشطة ثقافية لإنتاج القيّم الإيجابية الّتي تساعد على القضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية؛
- ✓ تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلك الجمعيات حتّى تستطيع التغلب على هذه الصعوبات؛
- ✓ اكتساب ثقافة مالية محلية تؤدي إلى ترشيد استخدام الأموال العمومية؛
- ✓ تعزيز وحدة التصور الثقافي والقيادة لضمان الانضباط الضروري بشكل منظم وتعزيز الديمقراطية المحلية؛
- ✓ التخلص من مظاهر الضعف الاداري وسوء الانتماء أو مظاهر الفساد؛
- ✓ القيام بتشجيع وتطوير الأنشطة التربوية والرياضية للشبيبة بإنجاز دور الشباب؛
- ✓ مساهمتها في تنمية السياحة، وذلك عن طريق إنجاز الفنادق الصغيرة والمطاعم والمركز العائلية والمخيمات الصيفية وحدائق التسلية؛
- ✓ حماية الثقافة والفنون الشعبية، والمحافظة على التراث المحلي.

ثالثا- برامج التنمية المحلية المستدامة في الجزائر:

يتم تجسيد التنمية المحلية المستدامة من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، وفيما يلي شرح موجز لهما[21]:

1. *برامج التجهيز*:

حسب ما قضت به المادة (05) من المرسوم رقم (380/81)، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية المستدامة، أحدهما "بلدي" يتم على مستوى البلدية "**PCD**"، والآخر "قطاعي" يتم على مستوى الولاية "**PSD**". وسنوضح كلا هذين المخططين كما يلي:

أ- المخطط البلدي للتنمية "PCD":

وهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية. وتنص